محال وكذا الملزوم فثبت انه ليس بواجب الوجود فتامل
قول الشارح ولو لا تلك الامور اه دليل على ثبوت المخالفة ويلزم
منه ثبوت الفاعل بالاختيار اذ لا قائل بالفصل وههنا بحث
اذ لا يلزم من وجود الممكن من غير وجوبه وجوده بلا موجد بخصوصه
بل اللازم منه احد الامرين على ما عرف في المقدمة الثانية اللهم الا
ان يقتطع فالمعطوف ههنا بقرينة ما ذكر في المقدمة الثانية
ان قيل فيم يثبت المتكرون المحال وهم جمهور المتكلمين كونه سبحانه
وتعالى قادرا بمعنى انه يصح منه ايجاد العالم وتركه قلنا انهم
قالوا في اثبات ذلك المطلب انه لو لم قادرا بل موجبا بالذات
لزم احد الامور الاربعة اما نفي الحادث بالكلية او عدم استناده
الى المؤثر او التسلسل او تخلف الاثر عن المؤثر الموجب التام
وبطلان هذه اللوازم كلها دليل بطلان الملزوم اما بيان
الملازمة فهو انه على تقدير كونه موجبا اما ان لا يوجد حادث
او يوجد فان لم يوجد فهو الامر الاول وان وجد فاما
ان لا يستند ذلك الحادث الوجود الى مؤثر موجد او يستند
وان لم يستند فهو الامر الثاني وان استند فاما ان لا ينتهي
الى قديم او ينتهي فان لم ينته فهو الامر الثالث لانه اذا
استند الى مؤثر لا يكون قديما ولا منتهيا اليه فلا بد هناك
من مؤثرات حادثة غير متناهية مع كونها متوالية مجتمعة
وهو تسلسل محال اتفاقا وان انتهى فلا بد هناك من قديم
يوجب حادثا بلا واسطة من الحوادث دفعا للتسلسل في الحوادث
سواء كانت مجتمعة او متعاقبة فيلزم الامر الرابع وانما بطلان
اللازم فالاول بالضرورة والثاني بما علمت من ان الممكن الحادث
محتاج الى مؤثر والثالث بما مر من برهان التطبيق والرابع
بان الموجب التام ما يلزم اثره وتخلف اللازم عن الملزوم

محال

محال وبانه يلزم الترجيح بلا مرجح من فاعل موجب فان وجود
ذلك الحادث منه في وقته ليس اولى من وجوده فيما قبله
وهذا البرهان لا يتم الا بان يبين حدوث ما سوى ذات
الله تعالى وصفاته اذ لو لا ذلك لجاز ان يصدر عن الباري
على تقدير كونه موجبا قديم مختار ليس بجسم ولا جسماني
ويصدر عنه الحوادث بحسب ارادته المختلفة فلا يلزم الامر
الرابع من كونه فاعلا موجبا بالذات وبانه يبين مع ذلك
ايضا انه لا يجوز قيام حوادث متعاقبة لانهاية لها بذاته
تعالى اذ لو جاز ذلك لامكن ان يصدر عنه مع كونه موجبا حادث
مشروط بصفة حادثة قائمة بذاته مشروطة بصفة اخرى
وهكذا الى غير النهاية فلا يلزم الامر الرابع ايضا من كونه فاعلا
موجبا بالذات لكونه غير تام في المؤثرية على ذلك التقدير لتوقف
تاثيره على شرائط حادثة غير متناهية قائمة بذاته والكل
من كون العالم بجميع اجزائه حادثا ونفي المجردات وامتناع
تعاقب الصفات من غير نهاية وامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى
ثابت ببيان بالبرهان في محله كما لا يخفى استدل الحكماء على كونه
تعالى فاعلا موجبا بالذات بانه لا يجوز ان يكون قادرا بمعنى انه
يصح منه الفعل والترك اذ تعلق القدرة منه باحد الضدين
المقدورين له لتخصيص الجسم بشكل معين ولون مخصوص مثلا
دون ما عداه من الاشكال والالوان اما لذاتها بلا مرجح وداع
نستغني الممكن عن المرجح لان نسبة ذات القدرة الى الضدين
على السوية كما اعترف به القائل بتعاديتها واما يسند بابه انتهاء
الصانع اذ يجوز ان يترجح وجود الممكن على عدمه من غير
مرجح وايضا يلزم قدم الاثر لان المؤثر المرجح مستجمع لشرائط
التاثير لان الواجب ازلي وكذا قدرته وتعلقها فلا يجوز تخلف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)